



الفصل السادس: دعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs

العنوان	رقم الصفحة
1. دور المنظمات في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.	
The role of organizations in supporting the small and medium enterprises	3
1.1. أهمية المنظمات الداعمة للأعمال ووظائفها	3
2.1. المنظمات الداعمة للشركات الصغيرة	4
3.1. نماذج الدعم المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة	6
2. النماذج الدولية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	
The international models for SMEs	13
3. الجهات المسؤولة عن نشر ثقافة ريادة الأعمال	
Support the authorities responsible for spreading the culture of entrepreneurship	15
1.3. مفهوم ريادة الأعمال	15
2.3. البرنامج التدريبي العالمي KAB	15
أسئلة الفصل السادس	17

كلمات مفتاحية:

منظمات داعمة للأعمال - منظمات حكومية - الغرف - برنامج كاب - التعاونيات.

ملخص الفصل: The chapter summary

يتناول هذا الفصل العناصر والوسائل المستخدمة لدعم وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة سواءً من خلال الحكومات أو المنظمات الداعمة للأعمال غير الحكومية بالإضافة لعرض تجارب عالمية في هذا المجال بالإضافة للتعرف على الجهات المسؤولة عن نشر ثقافة ريادة الأعمال.

المخرجات والأهداف التعليمية: The outputs and educational goals

1. فهم وسائل دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2. الاطلاع على التجارب الناجحة في عمليات الدعم.
3. التعرف على الجهات المسؤولة عن نشر ثقافة ريادة الأعمال.

مخطط الفصل: The chapter scheme

1. دور المنظمات في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
The role of organizations in supporting the small and medium enterprises
2. النماذج الدولية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة .The international models for SMEs
3. الجهات المسؤولة عن نشر ثقافة ريادة الأعمال.
Support the authorities responsible for spreading the culture of entrepreneurship

1. دور المنظمات في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

The Role of Organizations in Supporting the Small and Medium Enter Prices

1.1. أهمية المنظمات الداعمة للأعمال ووظائفها:

The importance of Supporting Organizations For Businesses and its Functions

تُعرّف المنظمات بشكل عام Organization بأنها (كيان يتشكل من أفراد يعملون مع بعضهم البعض في إطار تقسيم واضح للعمل للوصول إلى أهداف، حيث يتسم عملها بالاستمرارية) ⁽¹⁾، ومنظمات الأعمال هي كيانات اقتصادية تهدف لإنتاج السلع والخدمات بهدف تحقيق ربح وهي تتفاعل بشكل مستمر مع بيئتها الداخلية ومحيطها الخارجي. ورغم اختلاف المنظمات في الملكية والحجم والإصدارات والقطاع إلا أنها تنقسم إلى أنواع:

1. منظمات أعمال: Businesses Organizations وهي منظمات يقيمها أفراد لممارسة أنشطة اقتصادية

بهدف الربح.

2. منظمات حكومية: Government Organizations وهي التي تقيمها الدولة وتهدف لتحقيق أهداف

عامة، وهي تنقسم إلى منظمات حكومية سيادية تقيمها الدولة من مواردها لتقديم خدمات عامة، وإلى شركات حكومية تقوم بإنتاج سلع وخدمات مشابهة لما يقوم به القطاع الخاص.

3. التعاونيات: The Cooperatives وهي منظمات يقيمها مجموعات من الأفراد بهدف تحقيق أهداف

إنتاجية، أو تجارية، أو خدمية مشتركة لهم وليس لتحقيق الربح.

4. منظمات المجتمع المدني والهيئات غير الهادفة للربح:

civil society organizations and non – profit bodies وهي منظمات لا تهدف للربح ذات

نفع عام تقام بهدف خدمة أعضائها، ودعم أنشطتهم وتحقيق أهداف محددة في نظام تأسيسها، وهذا

النوع سيتم التركيز عليه في دراستنا لأنه يشمل المنظمات الداعمة للأعمال، وفي مقدمتها (غرف التجارة

والصناعة)، حيث يتزايد دور هذا النوع من المنظمات مع تزايد دور القطاع الخاص في الحياة

الاقتصادية بشكل عام واعتماد الكثير من الدول على هذه المنظمات في تقديم خدمات الدعم للشركات

الصغيرة والمتوسطة ونشر ثقافة ريادة الأعمال.

¹ د. صالح مهدي العامري - د. طاهر محسن - منصور الغالبي - الإدارة: الأعمال - دار وائل للنشر ص 558 - الطبعة الثانية -

2.1. المنظمات الداعمة للشركات الصغيرة:

Organization Support for Small Enterprises

لقد تزايد دور وأهمية هذا النوع من المنظمات مع تزايد أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة SMEs في تنمية وتطوير اقتصاديات الدول المختلفة، وبخاصة في مجال حل مشكلة البطالة وخلق فرص عمل جديدة، لهذا السبب كان لابد من وجود جهات داعمة ومساندة لدعم هذه المؤسسات فنياً ومالياً وإدارياً وتقنياً، مما جعل أغلب دول العالم تنشئ وكالات ومنظمات وهيئات لتقديم هذا الدعم بالإضافة لتعزيز دور غرف التجارة والصناعة كمنظمات ذات نفع عام في تقديم هذه الخدمات.

فمثلاً ومنذ عام 1953 يوجد في الولايات المتحدة وكالة (SBA) SMALL BUSINESS ADMINISTRATION وهي وكالة حكومية توفر دعماً استشارياً وتحمي مصالح الأعمال الصغيرة، وهناك مؤسسات متفرعة عنها تقدم الدعم المالي أيضاً.

وفي الأردن هناك برنامج لدعم وتطوير المؤسسات الصغيرة بهدف تنمية مفهوم الريادة لدى المجتمع، ويشمل الدعم (الفني - القانوني - الاستشاري - الإداري).

ويعود سبب الحاجة لتأسيس منظمات داعمة للأعمال إلى كون تأمين خدمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعتبر مكلفاً بصورة فردية نظراً للطبيعة الخاصة لهذه المؤسسات، وفي مقدمتها كادها الإداري الصغير.

لهذه الأسباب (تساعد الحكومات على إنشاء هيئات ومنظمات تزود المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بخدمات وموارد مدعومة، إضافة إلى ذلك ينبغي المؤسسات الخاصة أن تساهم في إنشاء مراكز دعم لتمويل هذه (المساعي).⁽²⁾

يمكن تعريف المنظمات غير الحكومية بأنها ⁽³⁾ (هيئات خاصة لا تسعى إلى تحقيق الربح وتعكف على تصميم وتقييم وتنفيذ مشاريع وبرامج التنمية التي تساعد على تحقيق الأهداف الاجتماعية). وقد ازدادت مشاركة هذه المنظمات في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منذ عام 1975 في أغلب الدول النامية، حيث يقال أن هذه المنظمات هي أقدر من الهيئات الحكومية على الوصول إلى المؤسسات الصغيرة في المناطق الحضرية والريفية وإلى القطاع غير المنظم.

ويمكن للمنظمات غير الحكومية أن تنجح في تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إذ هي تتمتع بثقة ودعم الحكومة، ولكن زيادة تدخلها لا يمكن أن يكون بديلاً لعمل الحكومة، كما أن رسم سياسات واستراتيجيات تنمية هذه الشركات يجب أن يبقى من مهام الحكومة، ويكون للمنظمات غير الحكومية مجال التنفيذ.

² د. نبيل جواد - إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - GESTION DES P.M.E - المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت 2007.

³ (1) إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - المرجع السابق.

وتشير التجارب العالمية ⁽⁴⁾ إلى أن التكلفة الإجمالية لمساعدة المؤسسات الصغيرة. قد تنخفض نتيجة ازدياد اللجوء إلى المنظمات غير الحكومية؛ فالأنشطة التي تقوم بها هذه المنظمات تخلص الهيئات الحكومية من كثير من المهام المستهلكة للوقت والموظفين، ولذلك قد تعود على الحكومات فوائد أكبر إذ هي أقامت علاقات مع هذه المنظمات بحيث تكون تنمية المؤسسات الصغيرة هدفاً مشتركاً ما بين هذه المنظمات والمنظمات الأخرى العامة والخاصة على الصعيد المحلي والإقليمي.

يوجد لدى معظم دول العالم هيئة حكومية واحدة مسؤولة عن وضع سياسات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتقوم هذه الهيئة بالتنسيق مع الأجهزة الأخرى العامة والخاصة والمؤسسات غير الهادفة للربح، وتقوم كل دولة بإنشاء منظمة خاصة، أو جمعية لتمثيل مصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ⁽⁵⁾

ملاحظات واستنتاجات:

1. إن دور الهيئات الحكومية يتركز عادةً على وضع الاستراتيجية العامة لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.
2. إن المنظمات الداعمة للأعمال غير الهادفة للربح، هي المحور الرئيسي في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة من الناحية التنفيذية لترجمة خطط وبرامج الاستراتيجية العامة إلى خدمات وبرامج دعم.
3. إن أحد أهم المنظمات الداعمة للأعمال، تتمثل بتنظيم غرف التجارة والصناعة التي تستطيع بحكم قوانين إحداثها ومسؤولياتها ودورها وانتشارها أن تلعب الدور الداعم الأساسي للشركات الصغيرة والمتوسطة.
4. إن وجود غرف التجارة والصناعة، لا يمنع أبداً من وجود منظمات وهيئات وجمعيات وتجمعات ذات نفع عام لا تهدف للربح تقوم أيضاً بتقديم خدمات داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة ضمن خطط الحكومات واستراتيجياتها في هذا المجال.
5. إن الخدمات والبرامج الداعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، يجب أن توضع أو تصمم وفق احتياجات هذه الشركات ومتطلبات تطویرها، وتحسين تنافسيتها الداخلية والخارجية.
6. إن تعريف المنظمة الداعمة للأعمال الوارد في هذا الفصل يمكن تطويره ليصبح على النحو التالي: هي (هيئة أهلية غير ربحية غايتها تقديم خدمات النصح والمشورة والتدريب للشركات الخاصة بهدف تطويرها والترويج لها وإيصالها إلى مستوى العالمية).

⁴ التقرير السادس - تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مكتب العمل الدولي - جنيف - مؤتمر العمل الدولي - الدورة (72) - 1986.

⁵ د. يوسف مسعداوي - التجارب الدولية في مجال تأطير الشركات الصغيرة والمتوسطة - جامعة سد وحلب البليدي - الجزائر 203.

3.1. نماذج الدعم المتاحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة:

The Available Support Paradigms For the Small and Medium Enterprises

آفاق تطوير المنظمات الداعمة للأعمال (نماذج دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة/ دراسة مقارنة بين الغرف السورية والإيطالية).

1.3.1. الغرف الإيطالية: Italian Chambers

تُعد أنظمة الغرف الإيطالية من أهم المنظمات الداعمة للأعمال (ذات النفع العام) والصادرة بقانون عام ولا تهدف إلى الربح.

أسباب اختيار النموذج الإيطالي:

1. إنها نموذج فريد من نوعه أوروبياً ولها تاريخ عريق.
2. إنها تدرج تحت تصنيف (النظام الأوروبي) الذي يخضع لقانون عام والتسجيل فيها إلزامي لجميع المهن ذات التصنيف التجاري والصناعي والزراعي والحرفي.
3. إنها طورت نفسها من خلال إنشاء شركات داعمة للشركات الصغيرة والمتوسطة، أو من خلال الخدمات المباشرة التي تقدمها.
4. إنها ذات انتشار جغرافي في جميع المدن الإيطالية ولا تقتصر على المدن الكبرى.
5. إنها الأقرب نموذجاً لمحاكاة ما تقدمه من خدمات وما تقوم به من نشاطات للنموذج السوري من المنظمات الداعمة للأعمال لأنها ذات تجربة عريقة في دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن هذه الشركات تشكل 90% من الشركات الإيطالية.

عرض عن نموذج الغرف الإيطالية: (6)

تأسست أول غرفة في إيطاليا في تورينو عام 1729، وفي عام 1910 صدر قانون جديد سمي "الغرف" "غرف التجارة والصناعة" وسمح للأعضاء بأن يرشحوا أنفسهم لعضوية مجالس الإدارة بشرط أن يقيموا مدة لا تقل عن خمس سنوات في نفس المدينة أو في منطقة اختصاص الغرفة.

ويوجد في كل مدينة يزيد عدد سكانها عن حوالي (200) ألف نسمة غرفة تجارة باسم المدينة تضم (تجارة وصناعة وزراعة وحرف) وتتبع هذه الغرف لاتحاد غرف لكل منطقة إقليمية إيطالية التي تنضم إلى الاتحاد العام للغرف الإيطالية union camera.

غرف التجارة والصناعة والزراعة الإيطالية ينظمها القانون رقم 29/ لعام 1993 يُعرفها القانون بأنها "هيئات عامة ذات شخصية اعتبارية تهدف لتنمية الاقتصاد المحلي، وهي مستقلة من الجانب المالي والإداري".

⁶ سرديست - نزار - مرجع سبق ذكره.

أهم أهداف وصلاحيات ومسؤوليات الغرف الإيطالية:

1. تعزيز المصالح الاقتصادية للشركات وتشجيع الانفتاح على الأسواق العالمية.
2. تعزيز التدريب على تنظيم المشاريع والحصول على الائتمان من قبل الشركات والابتكار ونقل التكنولوجيا ونشر التجارة الإلكترونية وحماية البيئة.
3. تعزيز التنمية الاقتصادية المحلية والقدرة التنافسية لنظام التجارة المحلية.
4. جمع ونشر المعلومات المتعلقة بالاقتصاديات المحلية والأسواق ونظام الأعمال العام.
5. توفير خدمات التحكيم والتوفيق بين الشركات.
6. الحق بالانضمام في الأحكام المدنية المتعلقة بالجرائم المرتكبة ضد الجمهور في مجال الاقتصاد والصناعة والتجارة ورفع دعاوى لإنقاذ المنافسة غير المشروعة.
7. تقديم آراء ومقترحات إلى الاتحاد الأوروبي والحكومات المحلية والإقليمية والهيئات المحلية بشأن المسائل التي تؤثر على اقتصاد المنطقة.
8. مهام الرصد للأعباء الإدارية التي تقع على عاتق الشركات في التعامل مع الإدارات العامة.
9. تشجيع عمليات رفع القيود التنظيمية وتبسيط التبعية والتكامل.
10. دعم وتعزيز المصالح بالنسبة للشركات العاملة ضمن المنطقة الإقليمية للاختصاص.
11. تطوير الشركات ضمن مبادئ حرية المبادرة الاقتصادية والمنافسة الحرة للأسواق.
12. غرف التجارة هي جزء من منظومة تتكون من شبكة وطنية للغرف والشبكة الدولية.
13. غرف التجارة تحدث المبادرات المشتركة بالتعاون مع غيرها من الغرف الإيطالية والأجنبية من خلال شكل التشبيك لتنمية الاحتياجات المتنامية للشركات.
14. غرف التجارة منصوية تحت مظلة الاتحاد الإيطالي للغرف التجارية والصناعية والزراعية والحرف.

2.3.1. التجربة الإيطالية ودور غرف التجارة في تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة: (7)

The Italian Experience and the Role of chambers of Commerce in the SMEs Financing

تسيطر الصناعات الصغيرة على البنية الإنتاجية للاقتصاد الإيطالي. ولدى (45%) من الشركات الإيطالية (10) عمال أو أقل، وهذه النسبة أكبر مرتين من المعدل الأوروبي، ففي ألمانيا وفرنسا لا تتعدى النسبة (20%) وفي بريطانيا (30%)، وتساهم الشركات التي تشغل أقل من (20) عاملاً في تحقيق (42%) من القيمة المضافة في الصناعة والخدمات غير المالية. أما عدد الشركات الضخمة التي تشغل أكثر من (500) عاملاً موظفاً في إيطاليا فلا تتعدى (20%)، بينما تصل نسبة مثل هذه الشركات في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا إلى (33%).

إن بنية القطاع الصناعي في إيطاليا تختلف عن تلك الموجودة في البلدان الأوروبية لأنها تنتج بشكل أساسي سلع الاستهلاك النهائي والسلع متوسطة التقنية، وتلعب فيها كثافة رأس مال التصنيع وعمليات الإنتاج المتقدمة دوراً بسيطاً ولا تستخدم التكنولوجيا العالية، وتكون بضائعها قليلة الحركة الخارجية- عبر الحدود- كما أن أسعارها سرعان ما تتأثر بظروف السوق. إضافة إلى أن الشركات الإيطالية هي أصغر من نظيراتها الأوروبية بشكل عام باستثناء صناعات السيارات والتجهيزات المكتبية، لكن فجوة المقارنة تتسع مع الشركات الأوروبية في الصناعات المتوسطة الحجم التي تستخدم (100-500) عاملاً، فهي تستقطب أقل من (10%) من إجمالي اليد العاملة الإيطالية، بينما تصل هذه النسبة في ألمانيا إلى (17.50%) و(16%) في فرنسا و(17%) في بريطانيا.

لقد أظهر قسم الأبحاث في (مصرف إيطاليا Bank Of Italy) أن الأهمية المحدودة للصناعات متوسطة الحجم تصبح كبيرة في حال تصنيفها على أساس ملكيتها لأنها غالباً ما تتجمع على شكل مجموعات ضمن تنظيمات تسمى (اتحاد شركات). ويعكس مستوى التوظيف فيها ضخامة عدد هذه المشاريع الصغيرة، ففي إيطاليا (750.000) مشروع صغير ومتوسط يشغل كلاً منها (10-50) عاملاً وهذه المشاريع عبارة عن شركات تعمل جنباً إلى جنب ويصل عددها إلى (2.300.000) مشروع فردي، ففي الشمال الإيطالي (250) شركة لإنتاج الكراسي متنافسة فيما بينها، لكنها تتعاون بشكل اختصت فيه كل شركة بجزء من تلك الصناعات فحققوا إنتاجية عالية ونوعية ممتازة منافسة عالمياً، وفي هذا السياق فإن منظمة Confcommercio - الاتحاد التجاري الإيطالي العام - يضم هذه المشاريع ويعتبر أكبر ممثل في إيطاليا لأنه يضم أكثر من (750.000) مشروعاً في قطاعات الصناعة والتجارة والسياحة والخدمات.

⁷ د. محمد خالد المهديني - العولمة وتحديات منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة - معهد هيبا 2007 - مرجع سبق ذكره.

1.3.3. دور الاتحاد والشركات الإيطالية Confcommercio مع المصارف:

يعتبر هذا الاتحاد بمثابة منظمة أو تجمع للشركات الإيطالية في مجال الخدمات والسياحة والتجارة وهو من أنشط المنظمات الإيطالية الداعمة للأعمال في مجال تسهيل عمليات كفالة القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة، وذلك في مجال التمويل المتوسط الأجل الذي يتركز على رأس المال العامل والتمويل التأجيلي والتمويل الطويل من خلال ما يلي:

1. تسريع عمليات التحقق من المشاريع وإجراءات منح القروض.
2. المصادقة على الكفالات المقدمة.
3. التمويل الصحيح للاحتياجات الأنسب.
4. الوصول إلى تكلفة حقيقية للأموال المقترضة.
5. تأمين الأموال اللازمة لتمويل رأس المال العامل، وتحقيق الاندماجات، والتمويل التأجيلي (أي استئجار التجهيزات).

بينما يتوجه التمويل طويل الأجل بأشكاله العديدة إلى مقابلة التطورات المتنامية للأصول الثابتة، ما يرتبط غالباً بنظام الكفالات التي تساعد في التقليل من مخاطر رأس المال. كما أن مصدر الأموال في هذه الحالة هي المصارف ذاتها. ونادراً جداً ما تكون من الأموال الخاصة.

1.4.3.1 جمعيات تبادل الكفالات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم:

Mutual Guarantees SME's & Societies

وهي شركات وسيطة غايتها ضمان سداد القروض كبديل عن تقديم الضمانات التي يعجز أصلاً أصحاب الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم عن تقديمها، ومنها جمعيات تبادل الكفالات التي أسست بمبادرة من غرف التجارة واتحادات الأعمال التجارية والمصارف، لتكون بمثابة حلقة وصل بين أطراف ثلاثة: الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم - المصارف - السلطات العامة. لهذا الغرض تم تأسيس صناديق الكفالات من قبل الدول أو إدارات المناطق كأداة فعالة في مجال خدمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم، وتتدخل هذه الصناديق مباشرة تجاه الملتزم أو كضامن للالتزام المأخوذ من قبل جمعيات تبادل الكفالات، مما يؤدي إلى تأثير فعال بين القطاعين العام والخاص.

وتسعى كل من جمعيات تبادل الكفالات وصناديق الكفالات للوصول إلى الحل الأمثل لاستثمار القروض في الصناعات ذات الحجم الصغير والمتوسط، والتي عادةً ما تقتقد إلى الضمانة الضرورية المطلوبة من المصارف مما يؤدي إلى تشكيل علاقة ثابتة على المدى الطويل.

5.3.1. ملاحظات حول منظمات الدعم الإيطالية والغرف التجارية (دراسة مقارنة مع سورية):

تتلقى هذه الشركات مجموعة من أساليب الدعم حسب نوع المنظمات الداعمة من (غرف واتحادات وجمعيات). يوجد في إيطاليا مجموعة واسعة من المنظمات الداعمة للأعمال منها على سبيل المثال في منطقة (VENETO) (شمال شرق إيطاليا):

- غرف التجارة والصناعة والزراعة والحرف (بصورة مجتمعة) CAMERA DEL COMMERCIO
- الاتحاد الإيطالي في مجال الخدمات والسياحة والتجارة (COMFOCOMMERCIO)
- تجمع مصدري VERONA
- تجمع صناعي فينيسيا من أجل التصدير INVEXPORT
- تجمع الشركات الصغيرة والمتوسطة في مدينة (API) VICENZA
- تجمع شركات ومصنعي فينيسيا
- اتحاد المهن اليدوية (COMFORRISANAT)
- معهد التجارة الخارجية الإيطالي (ايتشه) تابع للحكومة
- الغرف الإيطالية تشمل (التجارة والصناعة والزراعة والحرف مجتمعة)، وهي مؤسسات شبه رسمية تخضع لقانون عام يحدد صلاحياتها ومسؤولياتها وتشرف على السجل التجاري، والتسجيل فيها إلزامي لجميع الأفراد والشركات التي تزاوّل عملاً اقتصادياً مما يمنحها موارد كبيرة منتظمة لتقديم خدمات ونشاطات عديدة، في حين أن الغرف السورية يفترض أن تقوم بخدمات وأنشطة جديدة لتطوير قطاع الأعمال ولكن دون أن تمتلك الموارد المطلوبة (كون التسجيل فيها غير إلزامي ولعدم إشرافها على السجل التجاري كما هو الحال في الغرف الإيطالية)
- تنتمي الغرف الإيطالية إلى النظام الأوروبي من غرف التجارة الذي تعتبر بموجبه الغرف مؤسسات عامة تشرف على السجل التجاري والتسجيل فيها إلزامي، في حين أن النظام الانجلوساكسوني للغرف والذي تتبع له غرف انكلترا وبلجيكا تكون الغرف مؤسسات خاصة غير مشرفة على السجل التجاري، أما الغرف السورية فتعتبر قطاعاً مختلطاً
- إحدى أهم وظائف الغرف الإيطالية هي المرجعية والتمثيلية أي أن الغرف تمتلك قاعدة بيانات لجميع الشركات العاملة في المجال الاقتصادي فهي مرجع معلومات تمثل أصحاب المهن والاختصاصات وتعتبر عن رأيهم كون التسجيل فيها إلزامي للجميع
- في حين أن هاتين الوظيفتين لا تستطيع الغرف السورية تأديتهما بفاعلية كاملة لعدم إشرافها على السجل التجاري والصناعي لجميع العاملين في الحقل الاقتصادي، (أي أن الوظيفة مقسمة بين الغرف التجارية والصناعية وبين السجل التجاري).

- قامت الغرف الإيطالية بتأسيس شركات ومراكز خدمات خاصة تابعة للغرفة من بينها: (مراكز لترويج الصادرات - مراكز للتجارة الخارجية - مدارس تجارية - مدارس مهنية - شركات لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة - مراكز معارض - مراكز للفحص والاختبارات - بورصة عقارات)، وذلك بهدف تقديم خدمات جديدة لأعضائها بشكل مستقل عن وظائف غرف التجارة التقليدية، في حين أن الغرف السورية ورغم أن القانون /131/ لعام 1959 قد خولها في المادة (59) إحداث وإدارة الشركات ذات الصيغة التجارية التي من شأنها خدمة التجارة والدعاية لها كالمعارض الدائمة والأسواق وغيرها. وكلمة (غيرها) الواردة في القانون يمكن أن تشمل جميع المراكز التجارية والشركات والمدارس التي سبق ذكرها أنفاً التي أقامتها الغرف الإيطالية، ورغم ذلك فإن الغرف السورية لم تستفد من هذه الصلاحية بالشكل الكامل.
- تقوم الغرف الإيطالية بالإضافة للأعمال الروتينية للغرف من تسجيل وتصديق بربط شبكة المعطيات التي تستخدمها إلى الشركات المسجلة لديها، كما تقوم بتحليل المعلومات المتاحة لديها ونشرها بصورة دورية. وهي تتعاون في مجال الدراسات والأبحاث مع الجامعات والمراكز العلمية الخاصة، كما تقوم بتنظيم دورات للتخضير من أجل التقدم لامتحان الحصول على تسجيل المهن التجارية.
- تعتمد الغرف الإيطالية في الحصول على المعلومات عن الأسواق الخارجية وفي دعم المشاركة في المعارض وتنظيم البعثات التجارية على غرف التجارة الإيطالية - الأجنبية المشتركة والتي تضم (38) غرفة مشتركة في الخارج تتبع لاتحاد الغرف الإيطالية وهي بذلك تعتبر نوافذ خارجية للغرف الإيطالية بهدف ترويج الصادرات الإيطالية.
- في سورية يمكن الاستفادة من تنظيم مجالس رجال الأعمال السورية - العربية والأجنبية المشتركة لتحقيق نفس الأهداف السابقة من خلال تفعيلها وتحويلها لنقاط ارتباط معلوماتي مع الخارج.
- يوجد في إيطاليا بحدود (104) غرفة تجارة، تشمل جميع المدن التي يزيد عدد سكانها عن (200) ألف نسمة تقريباً، كما يوجد اتحاد للغرف في كل منطقة يتبع في النهاية لاتحاد الغرف الإيطالية ومقره روما.
- تقوم الغرفة في كل مدينة إيطالية حتى ولو كانت صغيرة بعدد سكانها مثل غرفة تجارة فينيسيا بفتح فروع لها في مناطق جغرافية ضمن الحدود الإدارية لمنطقة المدينة تقدم خدمات التسجيل والتصديق للشركات المتواجدة في المنطقة المعنية. وجميع هذه الفروع تتبع المركز الرئيسي في المدينة وهذا ما يساعد في تقديم الخدمات بصورة أسهل، في حين أن الغرف السورية تتركز في المدن الأكثر سكاناً في المحافظة مما يؤدي لصعوبة الوصول إلى خدمات الغرفة (وبخاصة في غرف المحافظات السورية).
- يعتمد تصنيف الشركات في إيطاليا وفي تحديد الرسوم السنوية على نوع الشركة القانوني (شركة فردية - شركات أشخاص - شركات أموال) وليس على قدم الشركة أو سمعتها كما هو الحال في الغرف السورية.
- أغلب الشركات والتجمعات الخاصة للمصدرين أو للمنتجين الموجودة في إيطاليا لديها علاقات تعاون وثيق مع غرف التجارة الإيطالية رغم كونها مؤسسات خاصة 100% باعتبار أن الغرف الإيطالية تشجع إقامة مثل هذه الهيئات مادامت تهدف لدعم وتطوير الشركات الإيطالية.

- أغلب خدمات الغرف التجارية غير التقليدية مثل الدورات والاستشارات والمعلومات يتم تقديمها للشركات المسجلة ضمن رسم معين، أي أن عضوية الغرفة لا تخول الشركة الحصول على جميع الخدمات والنشاطات بصورة مجانية وذلك بهدف استمرار وجود موارد مادية للغرفة لإقامة مشاريع وخدمات جديدة.
- رغم أن غرف التجارة الإيطالية بحكم قانون تأسيسها لا تهدف إلى الربح إلا أن جميع نشاطاتها وخدماتها مأجورة لتغطية تكاليف إقامة مثل هذه الخدمات، وأن هدف عبارة (لا تهدف إلى الربح) هو أن لا يكون الهدف الرئيسي من تقديم الخدمة هو الربح المادي فقط بل أن يكون الهدف من ذلك هو تقديم الخدمة بحد ذاتها؛ فإن كانت هذه الخدمة رابحة (أو مغطية لتكاليفها) فإن ذلك يكون أمراً مستحسنًا.

2. النماذج الدولية لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة:

The International Models To support the Small and Medium Enterprises

تتميز النماذج الدولية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي نوردتها أدناه بالآتي: (٨).

1. الدعم الحكومي الدائم لتلك البراعم الجديدة للمشروعات.
2. توفير دراسات الجدوى لتلك المشروعات مجاناً.
3. توفر وزارة متخصصة في شؤون المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. تقديم الأراضي مجاناً وكحق انتفاع فقط لتجنب مضاربات الأراضي.
5. الدعم الكبير من الشركات الضخمة العملاقة للمشروعات الصغيرة.
6. تقديم البحوث والتطوير المجانية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
7. تقديم قروض بدون أسعار فائدة أو بأسعار فائدة منخفضة يطلق عليها soft ladns ومع فترات سماح طويلة حتى يحقق المشروع عائد في فترة استرداد لرأس المال مناسبة.
8. توفير التدريب المستمر لرواد الأعمال.
9. توفير التعليم المناسب لحاجات المشروع الصغير والمتوسط.
10. توفير الإعفاءات الضريبية والجمركية للمشروعات الصغيرة باعتبارها حل مشكلة البطالة.

أهم التجارب والنماذج العالمية:

1. التجربة السويسرية The Swiss experiment :
حيث تقوم الجامعات بإعداد كوادر رواد الأعمال المتخصصين مع التعليم والتدريب المناسب وبناء حاضنات الأعمال والحالات العملية المساعدة لتنمية القدرات القيادية لرواد الأعمال.
2. التجربة الألمانية The German experiment :
يتم اكتشاف الأنماط القيادية لرواد الأعمال في سن المراهقة ما بعد العاشرة في أكاديميات تعد لاختبار وتدريب الشباب على ريادة الأعمال والتدريب الصيفي المساعد على التعرف على الواقع التطبيقي.
3. التجربة الفرنسية The French experiment :
تقوم المدرسة الفرنسية للإدارة بالتدريب المستمر لسنوات لاكتشاف القيادات حسب الاحتياجات في القطاعات المختلفة، ومنها رواد الأعمال للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4. التجربة اليابانية The Japanese experiment :
تقوم الأسرة (الجد - الأب - الأبناء - الأحفاد) بالتدريب المكثف على إدارة المشروع الصغير وبناء روح الفريق والتركيز على الجودة والتقليد حتى المبادرات واختراق الأسواق.

⁸ المصدر: د. فريد النجار - الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم - الدار الجامعية - الإسكندرية 2007.

5. التجربة الهندية The Indian experiment:

يعمل معهد الهند للتكنولوجيا مع الاتحادات الصناعية على تدريب الكوادر على ريادة الأعمال الصغيرة والمتوسطة الحجم.

6. التجربة الإسبانية The Spanish experiment:

يقوم معهد التصدير الإسباني بالتدريب والإعداد الفعال لرواد الأعمال في الصناعات الصغيرة على التصدير وفتح الأسواق وفن البيع وقياس المخاطر ومواجهة المنافسة.

7. التجربة الماليزية The Malaysian experiment:

يشجع الاقتصاد الماليزي على تكوين كيانات اقتصادية جديدة وتدريب رواد الأعمال على بناء مشروع صغير للتصدير.

3. الجهات المسؤولة عن نشر ثقافة ريادة الأعمال:

The authorities responsible for Spreading the Culture of Entrepreneurship

1.3 مفهوم ريادة الأعمال:

من الواضح أن ريادة الأعمال كعلم وتطبيق وتدريب يُعنى بالتحول للعمل الحر وإنشاء المشروع الصغير قد أصبح مثاراً للاهتمام من قبل العديد من الجهات العامة والخاصة على مستوى العالم ولكل دولة تجربتها الخاصة تتمثل الجهات المعنية بشكل عام بـ:

1. الجهات الرسمية والوزارات المعنية بدعم العمل الحر وتأسيس المشروعات ودعمها.
2. الجامعات والمعاهد العامة والخاصة والكليات المتخصصة بإدارة الأعمال أو إقامة المشاريع.
3. المنظمات غير الحكومية التنموية والاتحادات والجمعيات الأهلية والغرف بجميع أشكالها كونها مستفيدة من دعم إقامة المشروعات الصغيرة ومتناهية الصغير الناجحة والتي لا يستطيع إقامتها سوى رواد الأعمال.
4. المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بتنشيط ودعم الأعمال مثل منظمة العمل الدولية على سبيل المثال التي أنشأت برنامجاً تدريبياً عالمياً اسمه (KAB) وهو منهجية التدريب لخلق الوعي حول ريادة الأعمال بين الشباب، وهي تستخدم منذ أوائل التسعينات.

2.3 البرنامج التدريبي العالمي KAB:

المستفيدون المحتملون من البرنامج:

- المستفيدون بشكل مباشر: المعلمين في التعليم الثانوي والمدرسين في مؤسسات التدريب المهني والتقني وأساتذة التعليم العلي الذين تدربوا على محتوى دورة KAB واستلموا شهادتها
- المستفيدون بشكل نهائي: الشباب والشبان المسجلين في المدارس ومؤسسات التدريب والتعليم العالي

هدف البرنامج:

يهدف هذا البرنامج بشكل عام إلى تعزيز قدرات الحكومات والهيئات في توفير تعليم ريادة الأعمال للحد من البطالة بين الشباب، وذلك من خلال:

- تنمية الاتجاهات الإيجابية نحو المنشآت المستدامة والعمل الحر وريادة الأعمال الاجتماعية
- خلق الوعي حول العمل في المؤسسات وحول التوظيف الذاتي كخيار مهني للشباب
- توفير المعرفة عن الصفات المرغوبة لافتتاح وتشغيل أي مؤسسة ناجحة
- إعداد الطلاب ليصبحوا أفضل موظفين من خلال تحسين فهم الأعمال والتكيف مع أقوى المواقف السلوكية الإيجابية

- إنشاء ثقافة مسؤولية المشاريع بين الشباب والشبان - رجل أعمال الغد
- تشجيع الصفات مثل المبادرة والابتكار والإبداع والمخاطرة بين الشباب
- زيادة فهم الشباب لدورهم كرجال أعمال الذي يمكن أن يكون في تشكيل مستقبلهم وكذلك بلادهم
- تعزيز المهارات - كيفية تطبيق المهارات المهنية مع واقع وظائف جديدة ولدت في الغالب من قبل القطاع الخاص

مراحل البرنامج:

- المرحلة التجريبية (مدتها حوالي سنتين)
- مرحلة التعليم (مدتها تعتمد على استراتيجية الحكومة)

مضامين البرنامج:

- لعبة العمل (الذي يحاكي المعاملات داخل المؤسسة وبين الفاعلين في السوق)
- مسابقة خطة الأعمال
- المدربين المدربين على دعم الطلاب لتشغيل مشروع مدرسة حقيقة خلال دورة تدريبية
- نظام الرصد والتقييم:
- المجالات التقنية التي تغطيها: التدريب على المهارات، ريادة الأعمال، الجنس، المسؤولية البيئية، والتعاونيات، والإعاقة، وتنظيم المشاريع الاجتماعية.

اللغات المستخدمة في البرنامج:

- متوفرة في 23 لغة: العربية - الأذربيجانية - البهاسا - الإندونيسية - الصينية - الإنجليزية - الفارسية - الفرنسية - الجورجية - قازاقستان - قيرغيزستان - الكردية - لاوس - منغوليا - الروسية - البرتغالية - السنهالية - الإسبانية - السواحلية - الطاجيكية - التبت - والفيتنامية.

نقاط القوة في البرنامج؟

- التفاعلية مع المتعلم ومنهجية تشاركية التدريس والمواد
- تدريب المعلمين/ المدربين/ الأساتذة كل خطوة على حدا
- القدرة على التكيف مع متطلبات المناهج الدراسية الوطنية
- يمكن أن تحقق على نطاق السرعة والاستدامة، التي يجري تنفيذها من خلال الهياكل التعليمية الوطنية
- نقل إمكانية إعادة التدريب للهيئات الوطنية من خلال مجموعات تنمية المهارات الأساسية داخل النظام التعليمي (في كثير من الأحيان تدرب مدربي المعاهد)
- يتم تحديث منهجية KAB كل عامين

أسئلة الفصل السادس

1. أسئلة صح/ خطأ (TRUE/ FAISE):

خطأ	صح	السؤال
		1. منظمات المجتمع المدني هي منظمات حكومية
		2. المنظمات غير الحكومية هي هيئات خاصة
		3. التكلفة الإجمالية لمساعدة المشروعات الصغيرة تنخفض نتيجة ازدياد اللجوء للمنظمات غير الحكومية
		4. دور الهيئات الحكومية يتركز على وضع استراتيجية عامة
		5. من أهم المنظمات الداعمة للأعمال هي التعاونيات
		6. المنظمات الداعمة للأعمال هي منظمات ربحية
		7. الغرف الإيطالية تتبع النظام الأوروبي للغرف
		8. تعتمد التجربة الألمانية في ريادة الأعمال على اكتشاف الأنماط القيادية لرواد الأعمال في سن المراهقة
		9. تعتمد التجربة الهندية في ريادة الأعمال على تكوين كيانات اقتصادية جديدة
		10. من المنظمات الدولية التي صممت برنامج (كاب) منظمة اليونيدو

أجوبة صح/ خطأ (TRUE/ FALSE):

رقم السؤال	صح	خطأ
1		√
2	√	
3	√	
4	√	
5		√
6		√
7	√	
8	√	
9	√	
10		√

2. أسئلة خيارات متعددة (MULTIPLE CHOICES)

1. منظمات الأعمال هي منظمات لممارسة أنشطة:

- A. تهدف للربح
- B. لا تهدف للربح
- C. خدمات تعاونية
- D. خدمات تشاركية

2. المنظمات غير الحكومية هي:

- A. هيئات خاصة تهدف للربح
- B. هيئات خاصة لا تهدف للربح
- C. هيئات تعاونية
- D. هيئات استثمارية

3. من أنواع المنظمات الداعمة للأعمال:

- A. غرف التجارة والصناعة
- B. غرف الإنتاج
- C. غرف الأرباح
- D. غرف الحرفيين

4. تندرج الغرف الإيطالية تحت مسمى:

- A. الغرف الانغلو ساكسونية
- B. الغرف الأوروبية
- C. الغرف المختلطة
- D. الغرف العامة

5. تبلغ نسبة للشركات الإيطالية التي تضم من 10/ عمال فأقل:

- A. 45%
- B. 30%
- C. 60%
- D. 90%

6. يركز التمويل المتوسط الأجل في جهات التمويل الإيطالي على:

- A. رأس المال الثابت
- B. رأس المال العامل
- C. الأصول الثابتة
- D. التكاليف الإجمالية

7. أغلب الخدمات الاستشارية للغرف الإيطالية:

- A. مجانية
- B. تعاونية
- C. مأجورة
- D. تشاركية

8. تعتمد التجربة السويسرية في دعم ريادة الأعمال على:

- A. التدريب من قبل الأسرة
- B. اكتشاف الأنماط الريادية
- C. بناء حاضنات الأعمال
- D. تكوين قيادات إدارية جديدة

9. يهدف برنامج KAB لتدريب ريادة الأعمال إلى:

- A. توفير المعرفة عن الصفات المرغوبة لإنتاج مؤسسة ناجحة
- B. خلق الوعي حول العمل الحر
- C. تشجيع صفات المبادرة
- D. جمع ما ذكر صحيح

10. من نقاط قوة برنامج KAB:

- A. التفاعلية
- B. القدرة على التكيف
- C. التشاركية
- D. جميع ما ذكر صحيح

أجوبة اختيار من متعدد:

الإجابة الصحيحة	رقم السؤال
A	1
B	2
A	3
B	4
A	5
B	6
C	7
C	8
D	9
D	10

3. أسئلة قضايا للمناقشة:

السؤال الأول:

ما هي أنواع المنظمات؟.

مدة الإجابة /20/ دقائق - الدرجات /20/ من 100 توجيه الإجابة الفقرة /1/

السؤال الثاني:

لماذا تم اختيار المركز الخارجي للغرف التجارية الإيطالية في منطقة Veneto لتكون نموذجاً لدعم المشروعات الصغيرة؟.

مدة الإجابة /20/ دقائق - الدرجات /20/ من 100 توجيه الإجابة الفقرة /1/

السؤال الثالث:

ما هي ميزات النماذج الدولية لدعم المشروعات الصغيرة؟.

مدة الإجابة /30/ دقائق - الدرجات /30/ من 100 توجيه الإجابة الفقرة /2/

السؤال الرابع:

ما هي الجهات المعنية بدعم ثقافة ريادة الأعمال عالمياً؟.

مدة الإجابة /20/ دقائق - الدرجات /20/ من 100 توجيه الإجابة الفقرة /3/

السؤال الخامس:

ما هي نقاط قوة برنامج KAB؟.

مدة الإجابة /10/ دقائق - الدرجات /10/ من 100 توجيه الإجابة الفقرة /3/

The references المراجع

1. التقرير السادس - تعزيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - مكتب العمل الدولي - جنيف - مؤتمر العمل الدولي - الدورة (72) - 1986.
2. صالح مهدي العامري - د. طاهر محسن - منصور الغالبي - الإدارة: الأعمال - دار وائل للنشر - ص 558 - الطبعة الثانية - عمان - الأردن 2008.
3. عامر خربوطلي: تقرير الدورة الدراسية الإطلاعية حول تدريب مراكز الخدمات لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول المتوسطة ودول البلقان ضمن مشروع Integra المقدم إلى مجلس غرفة تجارة دمشق عام 2003.
4. فريد النجار - الصناعات والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الحجم - الدار الجامعية - الإسكندرية 2007.
5. محمد خالد المهاني - العولمة وتحديات منشآت الصناعات الصغيرة والمتوسطة - معهد هيبا 2007 - مرجع سبق ذكره.
6. نبيل جواد - إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة - Gestion Des P.M.E المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع - بيروت 2007.
7. يوسف مسعداوي - التجارة الدولية في مجال تأطير الشركات الصغيرة والمتوسطة - جامعة سد وحلب البلدي - الجزائر 203.